

التعليم الأساسي الحكومي في الأردن

شباط ٢٠١٤

إعداد: مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

تقديم:

أعدت هذه الورقة للتعرف على واقع التعليم الأساسي في الأردن وسبل تطويره إذ أن تطوير التعليم بشكل عام، والأساسي منه يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأردن حالياً، فقد قام الأردن بتوفير التعليم المجاني للجميع، وقام ببناء المدارس وتوفير الكتب المدرسية كما قام بتدريب وتأهيل المعلمين ليكونوا مؤهلين للعملية التعليمية، ومع ذلك، فإن جودة التعليم الأساسي في الأردن ما زالت موضع تساؤل، حيث يعاني طلبة المراحل الأساسية من العديد من المشكلات التعليمية، لعل أهمها ما صرح به وزير التربية والتعليم قبل عدة أسابيع من أن ٢٢٪ من طلبة المراحل الأساسية الثلاث الأولى يعانون من ضعف في مهارات القراءة والحساب. يضاف إلى ذلك ضعف أداء الطلاب في مادتي العلوم والرياضيات في الصفوف الرابع والثامن الأساسي حسب نتائج اختبارات الـ (TIMSS) وعلى مدى العشرين سنة الماضية.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل لأهم الأسباب التي أدت إلى تراجع جودة التعليم الأساسي في الأردن بناءً على ما تم الاطلاع عليه من تقارير ودراسات محلية ودولية، وبناءً على المقابلات المعمقة التي تم إجراؤها مع عدد من الخبراء التربويين وكذلك جلسات النقاش المركزة التي تم عقدها مع مختصين في هذا المجال، وتهدف كذلك إلى تقديم مجموعة من السياسات والخيارات البديلة التي تهدف إلى تطوير التعليم في المرحلة الأساسية في القطاع العام لأن ذلك يعود بالنفع على الدولة من خلال تنشئة جيل واع وقادر على العطاء والمنافسة ومجاراة العصر الحالي من خلال الاستثمار في ما هو أهم ما لدى الأردن وهو الإنسان.

ويسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الخبراء التربويين الذين تم إجراء المقابلات المعمقة معهم وإلى الأساتذة الأفاضل ومدراء المدارس والمختصين الذين شاركوا في جلسات النقاش المركز والذين منحونا جزءاً هاماً من أوقاتهم.

مدخل:

بالرغم من ارتفاع نسبة التحاق الطلبة في التعليم الأساسي، وانتشار المدارس في كافة مناطق المملكة، حيث تبلغ نسبة التحاق الطلبة بالتعليم الأساسي من عمر 6-15 عاماً حوالي 98,1%، بنسبة بلغت للذكور 96,9% وللإناث⁽¹⁾. فيما يبلغ عدد المدارس الحكومية في المملكة 3545 مدرسة، ويقدر عدد معلمي القطاع الحكومي 7501 معلماً ومعلمة⁽²⁾. وعلى الرغم من وجود الخطط والبرامج التي وضعتها وزارة التربية والتعليم لتحسين جودة التعليم الأساسي في الأردن إلا أنه يلاحظ من خلال الواقع والامتحانات العامة، إلى جانب الدراسات أن التعليم الأساسي في المملكة يعاني من ضعف في جودته وتراجع في الترتيب بالاختبارات الدولية، فقد شارك الأردن في العديد من الاختبارات الدولية التي تعقد لتقييم الطلبة وخاصة في مادتي العلوم والرياضيات، وكانت نتائج طلبة المملكة في تلك الاختبارات دون المستوى المطلوب بكثير.

ففي عام 2011 كان ترتيب الأردن في الرياضيات 34 من أصل 41 دولة مشاركة بواقع 40,6 نقطة، وهي أقل من المعدل العام المفترض البالغ 50,0 نقطة⁽³⁾، متراجعاً عما كان عليه في عام 2007 حيث كان 27,4 نقطة، أما في اختبار العلوم للمصف الثامن الأساسي فقد بلغ تحصيله 29 من أصل 43 دولة مشاركة، بواقع 44,9 نقطة⁽⁴⁾، وهي أقل من المعدل العام المفترض البالغ 50,0 نقطة، متراجعاً عن ما كان عليه في عام 2007 إذ كان يبلغ 48,2 نقطة.

كما أظهر مؤشر اتقان اللغة الانجليزية في البلدان غير الناطقة بها والذي تنشره منظمة التعليم أولاً⁽⁵⁾ حصول الأردن على المرتبة 50 من أصل 60 دولة شملتها الدراسة، بينما كان ترتيب المملكة خامساً بين الدول العربية⁽⁶⁾. كذلك أفاد مؤشر معهد ليجاتوم البريطاني للدراسات إلى تراجع ترتيب التعليم بالأردن على مستوى العالم إلى المرتبة 64 في عام 2013، مع أنه كان في المرتبة 45 عام 2011⁽⁷⁾.

وأظهر تقرير المعرفة في العالم العربي إلى وجود ضعف كبير لدى طلبة المملكة في أربع مهارات معرفية تمت دراستها وهي مهارة البحث عن المعلومات ومهارة حل المشكلات ومهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات ومهارة التواصل الكتابي، وذلك بعد أن تم قياس كل مهارة من المهارات على مقياس حده الأقصى 25 درجة وبالتالي يكون مجموع المهارات الأربع 100 درجة. وكانت نتائج الدراسة بالنسبة للمهارات العرفية ما نسبته 34,06% مما يوحي بوجود ضعف في مستوى التلاميذ المشاركين، لجهة مهارة التواصل الكتابي إذ كان متوسط التلاميذ 38,5 درجة من أصل 25 ومهارة حل المشكلات حيث لم يتعد المتوسط الحسابي الكلية 6,56 ومهارة البحث عن المعلومات 6,5⁽⁸⁾.

كما بينت نتائج دراسة "أداء الطلاب في القراءة والحساب" التي أجريت بالتعاون ما بين وزارة التربية والتعليم والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، والتي تحدث عنها وزير التربية والتعليم في لقاء مع اللجنة المالية في مجلس النواب أن ما يزيد على 100 ألف طالب أو ما نسبته 22% من طلبة الصفوف الثلاثة الأولى لا يستطيعون قراءة الحروف العربية أو الإنجليزية⁽⁹⁾، وقد استخدمت الدراسة المذكورة عينة من 3120 طالباً موزعة على 156 مدرسة في كافة محافظات المملكة حيث تم اختيار 10 طلبة بشكل عشوائي من هذه الصفوف وتم إجراء تقييم مهارات القراءة والحساب معهم⁽¹⁰⁾.

مشكلة الورقة:

يتضح مما ذكر أعلاه حجم المشكلة التي يعاني منها التعليم الأساسي في الأردن بشكل عام وفي المدارس الحكومية بشكل خاص، فمن ناحية هناك تراجع في ترتيب التعليم بالمملكة على المستوى الدولي، ومن ناحية أخرى هناك طلبة أميون يتم ترفيعهم تلقائياً دون أن يكتسبوا المهارات التعليمية اللازمة. وهذا يعكس بدوره على الطلبة في الصفوف اللاحقة وربما تستمر معهم هذه الحالة حتى تخرجهم من الجامعات أو المعاهد.

تأتي هذه النتائج على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة التربية والتعليم بهدف تحسين مستوى التعليم، من حيث زيادة أعداد المدارس وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي والعمل على إلغاء المدارس المستأجرة والمدارس ذات نظام الفترتين، حيث قامت الوزارة منذ العام 1987 بتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات التي هدفت إلى رفع جودة التعليم، ومن هذه الإجراءات وضع خطة للتطوير التربوي للأعوام (1988-1995) والتي ركزت على زيادة نسبة الملتحقين بالمدارس وزيادة عدد المواد الدراسية، ووضع خطة التطوير التربوي (1996-1999) والتي هدفت إلى إحداث تطوير نوعي في النظام التربوي بكافة مجالاته. كما نفذت خطة لتطوير المناهج المدرسية منذ العام 2003 وحتى العام 2008 سعت من خلالها إلى بناء مناهج تقوم على "اقتصاد المعرفة" عبر توظيف التكنولوجيا في التعليم لتهيئة جيل متقدم يواكب التطورات التقنية. كما أصدرت الاستراتيجية الوطنية للتعليم في العام 2006 بهدف تنفيذ خطط العمل التطويرية السنوية وتحديد الاستراتيجيات والوسائل لتحقيق رؤية ورسالة الوزارة بما يتناسب مع الأهداف والسياسات التي نص عليها قانون التربية والتعليم رقم (3) لعام 1994. وفيما يخص بناء قدرات العاملين في القطاع التعليمي فإن الوزارة تنفذ العديد من البرامج التدريبية ويخضع لها معظم العاملين والإداريين في مواضيع مختلفة.

كما تعمل الوزارة على توفير مدارس أساسية للطلبة لا تبعد أكثر من 4 كيلومترات عن بيوتهم وتوفير البدائل للطلبة خارج هذه المسافات. وكذلك العمل على الانتهاء من مدارس نظام الفترتين التي تشكل ما نسبته 7,7% من المدارس في المملكة، وكذلك المدارس المستأجرة والتي تقدر نسبتها 24,9% من المدارس في المملكة⁽¹¹⁾. بالإضافة إلى تخفيض عدد المدارس الصغيرة من خلال برنامج ترشيح أسس اختيار مواقع المدارس ودمج المتجاور منها.

تحليل المشكلة:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت مجتمعة بتدني جودة التعليم الأساسي الحكومي في الأردن، وتتمحور هذه الأسباب حول المعلم وأسلوب التدريس المتبع والمنهج الدراسي والإدارة المدرسية والإدارة التربوية وكذلك البيئة المدرسية وضعف ميزانية التعليم. وفيما يلي عرض لدور كل طرف من هذه الأطراف بتراجع جودة التعليم الأساسي:

أولاً: المعلم /ة وأسلوب التدريس:

- الاعتماد في تعيين المعلمين/ات على الشهادة أو المؤهل التربوي وعلى ما يرشحه ديوان الخدمة المدنية دون اللجوء للمقابلة الشخصية للتعرف على قدراتهم في التدريس.
 - قلة الاهتمام بالمعلمين/ت وظروفهم الحياتية بشكل عام، من حيث الرواتب والمنافع الأخرى، الأمر الذي ينشأ عنه نفور عن العمل في المهنة لدى قطاعات واسعة من المؤهلين للعمل في مهنة التعليم، وكذلك قلة الاهتمام بالمعلمين/ات الذين يعملون في المناطق النائية من حيث توفير السكن اللائق لهم وتقديم التعويض المناسب عن عملهم في هذه الأماكن البعيدة، مما يتسبب بإحجامهم عن الذهاب للتدريس في هذه المناطق.
 - عدم تطوير أدوات وأساليب التعليم فما زال التدريس في الأردن يعتمد على الأساليب التقليدية القديمة والقائمة على التلقين والحفظ والاستدراك دون الاهتمام بالمهارات الأخرى.
 - عدم توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة في التدريس، فاستخدام الحاسوب في التدريس يقتصر على مادة الحاسوب فقط دون استعماله في تدريس المواد العلمية والجغرافيا والتاريخ.
 - قلة الاهتمام بالفروق الفردية بين الطلبة من قبل النظام التعليمي، من حيث أن لكل طالب/ة اهتمام وميول تختلف عن الآخرين.
 - ضعف فاعلية النظم الإدارية في المدارس الحكومية (حالة عامة في غالبية مؤسسات القطاع العام) الأمر الذي ينعكس سلباً على مجمل العملية التعليمية والتربوية.
- ### ثانياً: المناهج الدراسية:
- المناهج الدراسية الحالية تعاني من الضعف في مادتها العلمية وتحتاج إلى تطوير وتحديث، فهي جافة وغير مشوقة للطلاب ولا تحتوي على الخرائط التوضيحية والصور والرسوم الخاصة بكل مادة، كما أن الكتب الدراسية الحالية تخلو من هذه الأساسيات.

- عدم تدريس مادة الفلسفة والمنطق التي تجعل تفكير الطلبة أكثر منطقية، رغم أن هذه المادة تدرس في كل دول العالم.
 - ضعف اهتمام المناهج الدراسية بمهارات الاستدلال والاستنتاج والتوصل إلى النتائج، واعتمادها على أسلوب الحفظ والاستدكار، كما أن هناك غياب للمنهج العلمي النقدي في التفكير وتنمية مواهب الاستنباط لدى الطلاب.
 - قلة النشاطات اللامنهجية أو الأنشطة اللاصفية التي تعتمد على الرحلات إلى الأماكن التاريخية والأماكن السياحية والمؤسسات الهامة التي تشكل عوامل مساعدة على اكتمال العملية التعليمية.
 - ضعف الاهتمام بمادة التربية المهنية وعدم وجود هيئات تدريسية متخصصة بهذه المادة في العديد من المدارس، هذا بالإضافة إلى قلة المختبرات الخاصة بهذه المادة.
 - التركيز في العديد من المناهج على الماضي مع إغفال الكثير من الوقائع التي يعيشها الطلبة، فالعصر الحاضر يختلف كلياً عن ما يتم تدريسه في مدارسنا.
- ### ثالثاً: المدارس والبيئة المدرسية:
- عدم موائمة عدد كبير من المباني المدرسية للعملية التعليمية والتربوية وخاصة تلك التي تتبع نظام الضرتين والتي يقدر عددها بـ ٢٧٠ مدرسة، وتشكل ما نسبته ٧,٦% من مجمل المدارس في المملكة^(١٢)، مما يؤثر على نفسية الطلبة وعلى أدائهم كونهم يداومون في أوقات تختلف عن أوقات الدوام المعتادة للطلبة، وغالباً ما تكون هذه المدارس لطلبة المراحل الأساسية الأولى. وكذلك المدارس المستأجرة والتي يقدر عددها بـ ٨٨٣ مدرسة^(١٣)، بنسبة ٢٤,٩% من مجمل المدارس في المملكة، وهذه المدارس تفتقر إلى العديد من التجهيزات المدرسية مثل الساحات والملاعب. هذا بالإضافة إلى قدم العديد من الأبنية المدرسية والجو العام للغرف الصفية التي تفتقد لكل معايير الجودة من الإضاءة والتهوية والتدفئة، إلى جانب قلة التجهيزات المدرسية الضرورية مثل المختبرات العلمية والمكتبات والأدوات الرياضية التي تناسب أذواق وميول ومهارات جميع الطلبة.
 - الاكتظاظ في الغرف الصفية حيث يصل عدد الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة في العديد من المدارس الحكومية إلى ما يزيد على الـ ٤٠ طالباً أو طالبة، مع أن الإحصاءات تقول بأن متوسط عدد الطلبة في الصف يصل إلى ٢٦,٤ طالباً^(١٤)، الأمر الذي يضع عقبات أمام المعلمين والمعلمات في أداء العملية التعليمية بالشكل الصحيح. وقد أدى تدفق الطلبة السوريين خلال الأعوام الثلاثة الماضية ودمج غالبيتهم في المدارس الحكومية إلى تفاقم المشكلة.

رابعاً: البيئة المحيطة بالعملية التعليمية:

- قلة متابعة الطلاب من قبل الأهل من حيث أداءهم للواجبات المدرسية وتحصيلهم العلمي، أو التأكد من وصولهم إلى المدرسة فنسبة التسرب المدرسي في المرحلة الأساسية تصل إلى ٣,٣ بالألف، أي أن هناك ٥٢٥٤ طالب يتسربون من المدارس سنوياً^(١٥). إضافة لعدم إطلاع أولياء الأمور على المشكلات التي يواجهها أبناءهم الطلبة بصفة فردية أو جماعية بما يمكن من المساهمة بشكل جماعي بحل هذه المشكلات.
- ضعف الاهتمام بالالتحاق برياض الأطفال أو المدارس التمهيدية التي تساعد الطالب منذ صغره على الانضباط الصفي وحل الواجبات ومعرفة مبادئ القراءة والكتابة والتعرف على الحروف والقيام بالعمليات الحسابية البسيطة.

خامساً: الإدارة المدرسية والتربوية:

- ضعف الإشراف التربوي بسبب قلة عدد المشرفين التربويين حيث يبلغ عدد المشرفين التربويين ٩٨٣ مشرف تربوي في كافة مدارس المملكة البالغ عددها ٦٣٥٥ مدرسة^(١٦).
- تدريس المرحلة الأساسية الأولى يتم من قبل معلمين/ات غير متخصصين، مع العلم أن المرحلة الأساسية وخاصة الصفوف الأساسية الأولى من أخطر المراحل الدراسية لأنها تؤسس الطلبة للمراحل اللاحقة.
- سرعة تغيير الإدارة التعليمية والتربوية العليا الأمر الذي يؤدي إلى عدم تنفيذ الخطط والبرامج التي يتم تطويرها. فقد أدى التغيير المستمر لوزراء التربية والتعليم إلى ضعف تطبيق الخطط والبرامج، وإلى عدم انتهاز الوزارة استراتيجيات تربوية واحدة وشاملة تركز العمل المؤسسي للنهوض بالعملية التربوية والتعليمية، فأغلب وزراء التربية والتعليم لا يستمرون في المنصب لأكثر من سنة واحدة.
- وجود ٤٢ مديرية تعليم مما أدى إلى تعدد آليات صناعة القرار وصعوبة تطبيقها.

سادساً: سياسات التعليم:

- أدى تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم إلى تدني جودة التعليم في الأردن وبدأ هذا التراجع منذ عام ٢٠٠٦ حيث بدأت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم تقل عن ١٠% وتراوح النسبة بين الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ ما قيمته ٩% من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن النسبة كانت بحدود ١٣% عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ ما يشير إلى تراجع نسبي في الإنفاق على حق التعليم^(١٧).
- غياب النظرة الشمولية لتطوير التعليم في الأردن، فجميع عمليات التطوير السابقة كانت تأخذ بعداً واحداً أو أكثر لكن دون نظرة شمولية تكاملية.

البدائل والخيارات:

فيما يلي بعض السياسات التي نقترح تنفيذها بهدف تحسين جودة التعليم في مرحلة التعليم الأساسي في المدارس الحكومية:

أولاً: المعلم وأسلوب التدريس:

- ضرورة تطوير قدرات المعلمين بشكل مستمر على الوسائل العلمية الحديثة في التدريس وإخضاعهم لدورات سنوية بهدف تطوير مهاراتهم.
- إجراء مقابلات قبل التعيين مع المرشحين من معلمين/معلمات باستخدام معايير محددة لاختيارهم، وتقديمهم لبرامج تأهيل في أساليب التدريب بشكل مستمر.
- تحسين ظروف التوظيف للمعلمين والمعلمات من حيث الرواتب والمنافع الأخرى باتجاه تمييزهم عن غيرهم من الموظفين الآخرين وذلك لحساسية دورهم في المجتمع، ولجعل وظيفة المعلم/المعلمة أكثر جاذباً للكفاءات.
- الاهتمام بالمعلمين الذين يعملون في المناطق النائية والمناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الرئيسية وتهيئة ظروف عمل وحياة ملائمة وجاذبة لهم من حيث إنشاء مساكن لهم قريبة من المدارس.
- وضع إطار مهني يحدد الوصف الدقيق لمؤهلات الذين سيعملون في التعليم، والمعايير الواجب مراعاتها عند تعيينهم.
- تطوير أدوات وأساليب التعليم بحيث تعتمد المشاركة والمناقشة بدلاً من الاعتماد على مهارتي الحفظ والاستدراك فقط، وتشجيع التفكير المعتمد على الفهم والتحليل.
- الاهتمام بالجانب العملي والتطبيقي في تنفيذ الدروس، وعدم اقتصر التعليم على الجانب النظري، وخاصة ما يتعلق بالمختبرات والتجارب العلمية. مع ضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة في التدريس وأن لا يقتصر استخدام الحاسوب على مادة الحاسوب فقط.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة في كل مراحل العملية التعليمية، وتمكين الهيئات التدريسية من التعامل مع هذه الفروق باعتبارها ميزات للطلبة.

ثانياً: المناهج الدراسية:

- تطوير آلية تأليف المناهج وإعدادها، وأن يتم وضع المناهج الدراسية من قبل متخصصين في المادة الدراسية، يمتلكون خبرات واسعة في أساليب التدريس والمناهج، ومعلمون ذوو خبرة عالية في التدريس.
- تشكيل لجان متخصصة لإعادة النظر بجميع مواد المناهج الدراسية ولجميع الصفوف الأساسية، مع

خامساً: الإدارة المدرسية والتربوية:

- وضع أسس محددة لاختيار مدرءاء المدارس والمدراء التربويين تعتمد على المهارات والقدرات التربوية وزيادة تدريبهم وتأهيلهم من خلال الورش التدريبية والدورات المتخصصة وعمل تقييم دوري لقدرات المدراء.
- وضع خطة تربوية شاملة للنهوض بالتعليم في كافة مراحلها وعلى كافة المستويات تراعي البعدين الكمي والنوعي والتقدم العلمي والتكنولوجي والتغيرات الحاصلة في العالم.
- زيادة أعداد المشرفين التربويين بشكل يسهل معه متابعة العملية التعليمية بشكل أفضل ووضع التوصيات الخاصة بكل مدرسة للنهوض بالتعليم فيها.
- تقليص أعداد مديريات التربية وجعلها مديرية تربية واحدة في كل محافظة حتى يكون هناك سهولة في التعامل مع عدد قليل من المديريات وحتى لا تتعدد القرارات التربوية في المحافظة الواحدة.
- ضرورة ثبات الإدارة التربوية العليا في وزارة التربية والتعليم حتى تتمكن من تنفيذ الخطط الدراسية التي توضع والتأكد من حسن تطبيقها على أرض الواقع والتقليل من تغيرها بتغير الوزراء.

سادساً: سياسات التعليم:

- إجراء دراسة ميدانية جديدة لواقع التعليم في المملكة، لأنه لم تجر دراسة ميدانية شاملة لواقع التعليم منذ العام ١٩٨٧.
- زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم لتصل إلى ١٥% من الناتج المحلي الاجمالي لضمان زيادة أعداد المدارس وفتح غرف صفية جديدة وتحسين وضع المختبرات العلمية والتخلص من المدارس المستأجرة ومدارس الفترتين.
- التركيز على ما ينبغي أن يتقنه الطالب من كفايات معرفية ومهارية وإسانية ومهنية في كل مرحلة دراسية دون التقيد بالمنهاج الدراسي. وعدم اعتبار أن المنهاج الدراسي هو الكتاب المدرسي وإنما مجموعة الخبرات التي يمر بها المتعلم في حياته وذات صلة بالمادة.
- السماح لمعلمي البحث الواحد بإنشاء جمعية مهنية للارتقاء بتدريس المادة أو المبحث لمراجعة المنهاج الدراسي ووضع الملاحظات عليه ورفعها إلى الجهات المعنية لتطوير أساليب التدريس وتبادل التجارب وقصص النجاح وعوامل الاخفاق والتجارب الحديثة والقيام بزيارات متبادلة بين المدارس، والعمل على تنظيم مؤتمر سنوي تخصصي حول مبحث أو مبحثين يتم فيه تبادل أوراق العمل والتجارب والخبرات التدريسية.
- عدم اخضاع طلبة الصفوف الثلاثة الأولى للاختبارات المدرسية التقليدية، لعدم خلق حالة رهبة من الامتحان لديهم، وتطوير أساليب تقييم بديلة.

إلغاء المواد المكررة أو المتشابهة، وحذف كل ما لا لزوم له والاستعاضة عنه بمواد تفيد الطالب في الواقع العملي والمراحل الدراسية اللاحقة والاهتمام بالتكنولوجيا والاتصالات والتطورات في هذا المجال.

- إدماج الفلسفة والمنطق في المناهج الدراسية إما بشكل مستقل أو بشكل يتقاطع مع باقي الموضوعات ذات العلاقة.
- الاهتمام بمادة التربية المهنية بشكل أكبر وأن يكون هناك مدرسين متخصصين لهذه المادة وأن تكون هناك مختبرات متكاملة لهذه المادة حتى يتعلم الطلاب التخصصات التي يرغبون بها، والاهتمام أكثر بالنشاطات اللامنهجية لأنها أكثر تقبلاً لدى الطلاب من الكتاب المدرسي.
- على واضعي المناهج التركيز على العصر الحاضر والمستقبل والتقليل من المواد التي تتحدث عن الماضي.
- الاهتمام أكثر باللغة الانجليزية وتخصيص أكثر من كتاب لهذه المادة مثل كتب الأدب والفنون حتى يتقن الطلاب هذه اللغة اتقاناً تاماً في المرحلة الأساسية.
- إعادة تطوير الكتاب المدرسي بحيث يكون مشوقاً للدراسة ويحتوي على الخرائط والصور والرسوم التوضيحية الخاصة بكل مادة.

ثالثاً: المدارس والبيئة المدرسية:

- وضع سقف زمني لإلغاء نظام الفترتين المعمول به حالياً في العديد من مدارس المملكة لانتهاه من هذا النظام في أسرع وقت ممكن، وكذلك الإسراع في الانتهاء من المدارس المستأجرة وخاصة المدارس الموجودة بعمرات سكنية كونها تفتقر إلى الساحات والملاعب.
- القيام ببناء غرف صفية جديدة في المدارس التي يوجد بها اكتظاظ في الغرف الصفية بحيث لا يتعدى عدد الطلاب في الغرفة الصفية الـ ٢٥ طالباً.
- تحسين جودة التجهيزات المدرسية الخاصة بالمختبرات والمكتبات والأدوات الرياضية حتى تناسب أذواق وميول ومهارات الطلبة، وتزويد كافة المدارس بالمختبرات العلمية ومختبرات الحاسوب والعمل على تجديد أجهزة الحاسوب الموجودة في المدارس.

رابعاً: البيئة المحيطة بالعملية التربوية

- إدماج الأهل بالعملية التعليمية، وإيجاد حلول بشكل مشترك للمشكلات التي تواجه الطلبة من خلال تفعيل مجلس الآباء والأمهات.
- إدماج الأطفال بمرحلة رياض الأطفال أو المدارس التمهيديّة التي تساعد على معرفة مبادئ القراءة والكتابة والتعرف على الحروف والقيام بالعمليات الحسابية البسيطة، والانضباط الصفي وحل الواجبات.

عليه في أي وقت من العام الدراسي على عكس الكتاب المدرسي. كما ان استخدام هذا الجهاز يقلل من المخاطر الصحية التي يمكن ان يتعرض لها الطلبة نتيجة ثقل أوزان الكتب التي يحملونها على ظهورهم في حقائبهم المدرسية.

- الاستثمار إلى أقصى درجة ممكنة في إمكانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودراسة سبل الاستفادة منه، مثل استخدام الآيباد (I-pad) بدلاً من الكتاب الدراسي، حيث أنه يمكن تخزين جميع المواد الدراسية به ويمكن أن يستخدم لعدة سنوات ويمكن إجراء الاختبارات بواسطته، ويمكن تعديل المنهاج الدراسي

العراجع:

- ٨- تقرير المعرفة للعالم العربي ٢٠١٠/٢٠١١، إعداد الاجيال الناشئة لمجتمع المعرفة، دراسة حالة الأردن.
- ٩- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، ٢٣/١٢/٢٠١٣.
- ١٠- دراسة "أداء الطلاب في القراءة والحساب، والممارسات التربوية، والإدارة المدرسية في الأردن، ٢٠١٢.
- ١١- وزارة التربية والتعليم التقرير الاحصائي للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣.
- ١٢- وزارة التربية والتعليم، الواقع التربوي لمحافظات ومديريات التربية والتعليم للعام ٢٠١٢/٢٠١٣.
- ١٣- المصدر السابق.
- ١٤- وزارة التربية والتعليم التقرير الاحصائي للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣.
- ١٥- المصدر السابق.
- ١٦- المصدر السابق.
- ١٧- هياجنة، عدنان، واقع الانفاق الحكومي على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات الأردنية، دراسة تقييمية ٢٠٠٠-٢٠١٠، المركز الوطني لحقوق الانسان، ص٤٧.

- ١- وزارة التربية والتعليم، التقرير الاحصائي للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣.
- ٢- وزارة التربية والتعليم، الواقع التربوي لمحافظات ومديريات التربية والتعليم للعام ٢٠١٢/٢٠١٣.
- 3- IEA, TIMSS 2011 International Results in Mathematics, 2012.
- 4- IEA, TIMSS 2011 International Results in Science, 2012.
- ٥- منظمة التعليم أولاً هي إحدى المؤسسات التعليمية المتخصصة في التدريب اللغوي والسفر التعليمي وبرامج الشهادات الأكاديمية والتبادل الثقافي. أنشئت عام ١٩٦٥ على يد "بيرتل هولت"، وتنشر هذه المنظمة مؤشر كفاءة اللغة الإنجليزية (EF English Proficiency Index (EF EPI وهو عبارة عن ترتيب البلاد حسب قدراتهم اللغوية للغة الإنجليزية.
- 6- <http://www.ef.com/sa/epi>.
- 7- <http://www.prosperity.com/#!/country/JOR>.

www.phenixcenter.net
info@phenixcenter.net

هاتف: 00962 6 5164490 ، 00962 6 5164491

فاكس: 00962 6 5164492



للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES